

أهم الرسائل

عدد أكتوبر 2023 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

بناء الصلابة وتعزيز النمو المستدام

- ◀ مع عودة الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى العالم العربي للمرة الأولى منذ عقدين، حان الوقت لإعادة التفكير في النموذج التنموي للمنطقة.
- ◀ النمو يتباطأ عبر العديد من اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مما يعكس الأثر المجمع لتشدد السياسات النقدية وتخفيضات إنتاج النفط والتحديات المحلية.
- ◀ التضخم يتراجع في الوقت الحالي، مع استمرار وجود فروق شاسعة عبر البلدان. ولا يزال ارتفاع مستويات الدين يشكل تحديات في عدد من البلدان.
- ◀ ميزان المخاطر شهد تحسناً منذ إبريل مع انحسار التحديات العالمية المعاكسة. لكن المخاطر لا تزال تميل إلى جانب التطورات السلبية، وتتصاعد التهديدات المرتبطة بالمناخ.
- ◀ تشديد السياسات يظل الأولوية في الوقت الحالي للحد من التضخم وضمان استدامة القدرة على تحمل الدين والحفاظ على الاستقرار المالي. ومن شأن سياسات السلامة الاحترازية الكلية الحد من التضارب بين هدفي استقرار الأسعار والاستقرار المالي.
- ◀ الإصلاحات الهيكلية يمكنها المساهمة في دعم النمو على المدى القريب وتوقعات النمو على المدى الأطول. وسيتسنى تعظيم مكاسب النمو من خلال تحديد المزيج الملائم من الإصلاحات وكيفية تسلسلها من منظور استراتيجي.
- ◀ تعزيز النمو الشامل سيتطلب إصلاحات هائلة لسد الفجوة بين نماذج التنمية في الماضي واحتياجات المستقبل.

تباطؤ النمو في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى هذا العام مع استمرار التحديات طويلة الأجل.

يُتوقع تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هذا العام إلى 2,0% (وهو ما يعني تخفيض التوقعات بمقدار 1,1 نقطة مئوية مقارنة بشهر إبريل) نتيجة تأثير النشاط الاقتصادي بتشدد السياسات الهادف إلى حماية استقرار الاقتصاد الكلي، وتخفيضات إنتاج النفط بموجب اتفاقية أوبك+، والعوامل المعاكسة ذات الخصوصية القطرية. ومع تلاشي بعض هذه العوامل، تشير التنبؤات إلى تحسن النشاط الاقتصادي في عام 2024، مع بلوغ النمو 3,4% (دون تغيير عن شهر إبريل) – وإن كانت مستويات النشاط ستظل على المدى المتوسط دون متوسطها التاريخي فيما قبل الجائحة.

ورغم تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى إلى حد ما، يُتوقع أن يظل قويا في عام 2023 مسجلا 4,6% (مما يعكس زيادة التوقعات بمقدار 0,3 نقطة مئوية) نتيجة استمرار تأثير التقلبات التجارية والمالية من روسيا وقوة الطلب المحلي. ومع عودة التدفقات إلى طبيعتها تدريجياً، يتراجع النشاط على الأرجح في عام 2024، بينما يظل النمو قويا رغم انخفاضه إلى 4,2% (تخفيض قدره 0,3 نقطة مئوية في التوقعات). وفي ظل استمرار التحديات الهيكلية، تشير التوقعات إلى استمرار ضعف النمو على المدى المتوسط.

ورغم انحسار التضخم فإنه يظل مرتفعاً في عدد من البلدان. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشير التنبؤات إلى بلوغ متوسط التضخم ذروته مسجلا 17,5% في عام 2023 (مما يعكس جزئياً ارتفاع التضخم في عدد قليل من الاقتصادات، حيث يبلغ 13,4% باستثناء مصر والسودان) قبل أن يتراجع إلى 15,0% في عام 2024 (9,7%)، باستثناء مصر والسودان). وفي القوقاز وآسيا الوسطى، يُتوقع استمرار انحسار الضغوط السعرية لتتراجع من 11,0% في عام 2023 إلى 8,3% في عام 2024.

ولا تزال أوضاع التمويل مشددة بوجه عام. فقد واصلت البنوك المركزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا رفع أسعار الفائدة في عام 2023، رغم تباطؤ الوتيرة عن العام الماضي. ويبدو أن دورة السياسة النقدية قد بلغت ذروتها في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وقد تنشأ عن استمرار ارتفاع أسعار الفائدة على المدى الأطول ضغوط على المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مما سيؤثر على ربحية القطاع المصرفي وإتاحة الائتمان والنمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

وتراجعت المخاطر منذ إبريل، وإن كانت لا تزال تميل إلى جانب التطورات السلبية. فعلى الجانب الإيجابي، قد تتسارع وتيرة انخفاض التضخم العالمي متجاوزة التوقعات لتحذ من الضغوط على البنوك المركزية لمواصلة رفع أسعار الفائدة. أما على جانب التطورات السلبية، فقد يزداد التباطؤ في الصين أو الاقتصادات المتقدمة الكبرى عن المتوقع، مما قد يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي. وقد يسفر تصاعد الحرب في أوكرانيا عن اشتعال فتيل الضغوط

التضخمية وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. ويمكن أن تؤثر صدمات المناخ أو الكوارث الطبيعية على البنية التحتية والإنتاج الزراعي وأسعار الغذاء والاستقرار الاجتماعي.

وفي ظل تشديد السياسات الكلية، يمكن أن تساعد الإصلاحات الهيكلية في بناء الصلابة وتعزيز النمو.

السياسة النقدية: مواصلة التركيز على استقرار الأسعار. يتعين على البلدان التي تشهد ضغوطا تضخمية مزمنة مواصلة موقف السياسات النقدية المشددة لحين ظهور بوادر قوية على استمرار تباطؤ معدلات التضخم. وفي بعض الاقتصادات، قد يتطلب ذلك المزيد من التشديد. ففي مصر وباكستان وتونس على سبيل المثال، لا تزال أسعار الفائدة الأساسية دون تقديرات سعر الفائدة الطبيعي المحسوبة باستخدام النماذج، كما يشير استمرار الضغوط التضخمية المرتفعة في بعض البلدان المصدرة للنفط (الجزائر وجمهورية إيران الإسلامية) إلى ضرورة مواصلة التشديد النقدي. وحيثما يعود التضخم إلى مستوياته المستهدفة وتتحسّر الضغوط التضخمية الأساسية، ينبغي إرخاء السياسات بحرص مع التحوط ليوادر تجدد الضغوط السعيرية.

سياسة المالية العامة: بناء هوامش الأمان لتعزيز الصلابة. ينبغي مواصلة جهود الضبط المالي لبناء هوامش الأمان اللازمة وحماية القدرة على تحمل أعباء الدين، لا سيما في الأسواق الصاعدة. وفي البلدان المصدرة للنفط، يساعد التنوع الاقتصادي وتعزيز هوامش الأمان المالي في ضمان الصلابة، بينما يمكن لجميع البلدان الاستفادة من تعبئة الإيرادات المحلية وكفاءة الإنفاق. ومن شأن إصلاحات المالية العامة (مثل تعزيز شفافية الميزانية واعتماد أطر مالية عامة متوسطة الأجل تتسم بالمصداقية) تعزيز الجهود وتسهيل الحصول على التمويل من خلال الأسواق الخارجية.

الإصلاحات الهيكلية: التحول الاقتصادي للتأهب لتحديات الغد. من الضروري تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لإيجاد حلول للتحديات الاقتصادية الراسخة التي تعوق النمو في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ومن شأن حزمة إصلاحات الجيل الأول التي تتضمن إصلاح الحوكمة والقطاع الخارجي والإطار التنظيمي أن تساهم في زيادة الناتج بحوالي 10% تقريبا خلال خمس سنوات. وتكتسب إصلاحات الحوكمة أهمية خاصة، ويمكن أن تتولد عنها آثار إيجابية على الناتج حتى خلال فترات ضعف النمو أو محدودة حيز السياسات. فإصلاحات الحوكمة الرئيسية بإمكانها زيادة الناتج بحوالي 6% خلال خمس سنوات. وبخلاف الحوكمة، تنشأ عن مختلف الإصلاحات منافع جلية، لا سيما إصلاح جودة الإطار التنظيمي وما له من تأثير موجب على الناتج الذي يرتفع بنسبة 4% بعد خمس سنوات.

وقد قدم الصندوق المزيد من الدعم للمنطقة.

← وتتيح الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مراكش منبرا لإجراء مجموعة واسعة من مناقشات السياسات حول التحديات التي تواجه المنطقة والاقتصاد العالمي. وتشمل الموضوعات الرئيسية للاجتماعات السنوية لعام 2023 بناء الصلابة وتحقيق التعافي التحولي وإحياء روح التعاون الدولي.

← ومنذ بداية الجائحة، قدم الصندوق تمويلا جديدا بقيمة 34 مليار دولار أمريكي إلى 15 بلدا في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (بما في ذلك 26,3 مليار دولار إلى 8 بلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، كما خصص حقوق سحب خاصة بقيمة 49,3 مليار دولار لدعم الأصول الاحتياطية للمنطقة. وخلال العام الماضي، وافق الصندوق على إجراء برامج في أرمينيا ومصر وموريتانيا والمغرب وباكستان. بالإضافة إلى ذلك، ومنذ عام 2020، قدم الصندوق تمويلا طارئا بقيمة 6 مليارات دولار تقريبا، كما طور مجموعة تسهيلات التمويل الطارئ. وأصبح المغرب مؤخرا أول بلد في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى يحصل على تمويل في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة الذي يقدمه صندوق النقد الدولي لإتاحة التمويل طويل الأجل بهدف تعزيز صلابة الاقتصاد من خلال دعم إصلاحات السياسات، بما في ذلك الإصلاحات الهادفة إلى الحد من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ.